

كلمة

السيد / أحمد أبو الغيط

وزير الخارجية

الإجتماع التحضيرى الثانى لمنتدى التعاون للتنمية

(القاهرة: السبت ١٩ يناير ٢٠٠٨)

للمراجعة عند الإلقاء

الإجتماع التحضيرى الثانى لمنتدى التعاون للتنمية
(القاهرة: السبت ١٩ يناير ٢٠٠٨)

السيدة أشا روز ميجيرو
نائبة سكرتير عام الأمم المتحدة

السيد السفير Leon Merores
رئيس المجلس الإقتصادى والإجتماع

السيد السفير Sha Zukang
مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة

الضيوف الأعزاء،

السيدات والسادة،

أسمحوا لى فى البداية أن أرحب بكم فى القاهرة ، أنه
لمن دواعى سرورى أن أشارك فى افتتاح أعمال الإجتماع
التحضيرى الثانى لمنتدى التعاون للتنمية ، إن إجتماعكم
اليوم سيكون له أهمية كبيرة فى توجيه عمل المنتدى فى
المستقبل ، وتحديد مدى نجاحه فى زيادة فاعلية الأنشطة
التموية لمختلف شركاء التنمية ، وتعزيز الولاية والدور
التموى للأمم المتحدة.

إن استضافة مصر للاجتماع تعكس اهتمامها الكبير بقضايا التنمية العالمية سواء تلك التي ترتبط بمصالحها المباشرة باعتبارها دولة نامية ، أو تلك التي ترتبط باحتياجات الدول النامية الأخرى ، فى ضوء علاقاتنا الطيبة معها وحرصنا على مساندة شعوبها وتحقيق تطلعاتهم.

إن إختيار القاهرة كمقر للأنشطة الإقليمية لعدد من برامج وصناديق الأمم المتحدة يعكس إهتمامنا بتعزيز دور الأمم المتحدة ، وقيامنا بتسخير كافة الإمكانيات المتاحة لتعزيز عمل برامج وصناديق الأمم المتحدة بما يخدم متطلبات التنمية الإقليمية.

السيدات والسادة

إن إجتماعكم اليوم يركز على موضوعات تكتسب أهمية كبيرة فى الوقت الحالى وهى التعاون جنوب جنوب ، والتعاون الثلاثى ، وفاعلية المساعدات، وكما تعلمون فإن لمصر تاريخ طويل، ودور هام فى دعم التعاون جنوب جنوب من خلال الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا، وصندوق التعاون مع كومنولث الدول المستقلة ، اللذان يقدمان الدعم المادى والفنى لتك الدول ، كما تشارك مصر فى عدد من مشروعات التعاون الثلاثى مع بعض الدول والمؤسسات المانحة.

لقد اكتسب التعاون الجنوب جنوب قوة دافعة كبيرة في السنوات الأخيرة في ضوء زيادة القدرات الاقتصادية لبعض الدول النامية ، وتعاضم قدراتها على تقديم المساعدة للدول النامية الأخرى.

ومع تشجيعنا لهذا التوجه، وكوننا من أصحاب الريادة فيه، أسمحوا لي أن أؤكد على أن التعاون جنوب جنوب يجب ألا يكون على حساب التعاون شمال جنوب وإنما مكملًا له، نظرًا لأن القدرات الحالية للدول النامية مازالت محدودة، ولا يمكنها أن تتكفل وحدها بمهمة رفع مستويات التنمية في الدول النامية الأخرى.

السيدات والسادة

إن زيادة فاعلية المساعدات المقدمة للدول النامية تكتسب أهمية كبيرة في المرحلة الحالية ، في ضوء ما يتصف به الوضع الحالي للمساعدات من تعقد ، فضلًا عن ضعف إمكانية التنبؤ بها ، واتسامها بالانتقالية. كما أظهرت تجربة السنوات العديدة الماضية، معاناة الدول النامية من عدم فهم الدول والمؤسسات المانحة لأولوياتها التنموية، وعدم الاهتمام ببناء القدرات البشرية والمؤسسية فيها، أو زيادة قدرتها على استيعاب هذه المساعدات.

ويحسب لإجتماعنا اليوم كذلك قيامه بمناقشة موضوع المشروعية على المساعدات، وهو أمر نعانى، وغيرنا من الدول النامية، منه ولا نقبله. وتؤكد مصر على أن المشروعية بكافة صورها سواء أكانت اقتصادية أم سياسية تعد إحدى صور التدخل فى الشئون الداخلية للدول، وتتعارض مع مبدأ الملكية الوطنية لخطط التنمية المتفق عليه دولياً.

السيدات والسادة ،

أن وفاء الدول المتقدمة بالالتزامات التى قطعتها على نفسها لزيادة حجم المساعدات الإنمائية وفقاً لتوافق مونتري مسألة بديهية ومحسومة، وغير قابلة للتأويل ، ويتعين ترجمتها على أرض الواقع ، دون أن يتم ذلك بمنأى عن "تعزيز فاعلية المساعدات الإنمائية" ، من خلال حزمة من الإجراءات ، أبرزها تحقيق قدر أكبر من الاتساق بين المعونات وأولويات التنمية التى تحددها الدول المتلقية ، بما يجسد المسؤولية المشتركة فى تنفيذ خطط التنمية واستراتيجيات الحد من الفقر.

إن عقد هذا الاجتماع اليوم يأتى مواكباً للجهود الخاصة بالإعداد لمؤتمر الدوحة نهاية عام ٢٠٠٨ لمراجعة التقدم فى تنفيذ توافق مونتيرى بشأن تمويل التنمية. وقد أوضحت المناقشات التى جرت حتى الآن فى عدد من المحافل الدولية، اتفاق معظم الدول على الحاجة لبذل مزيد من الجهود من أجل الوفاء بالالتزامات التى تضمنها التوافق بهدف رفيع مستويات التنمية فى الدول النامية، ومساعدتها على الوفاء بأهداف التنمية الألفية.

السيدات والسادة

إن عقد الاجتماع يأتي في وقت تشهد فيه مصر تطورات كبيرة اقتصاديا وتمدنيا، فمنذ عام ٢٠٠٤ ارتفع معدل نمو التجارة الخارجية بما يزيد عن الضعف، وأرتفعت الاستثمارات الخارجية المباشرة الواردة لمصر بما يزيد عن عشرة أضعاف، كما اختار البنك الدولي مصر كأفضل الدول في مجالات الإصلاح، وكان للإصلاحات السابقة وغيرها آثار إيجابية كبيرة على الاقتصاد المصري.

وإضافة إلى ما سبق، أجرت مصر إصلاحات واسعة في مجالات المساواة بين الجنسين، والضمان الاجتماعي، والإدارة العامة، والتنمية الحضرية، وتنمية المجتمع المدني، ورعاية الطفولة، والتعليم، والصحة، مما أدى إلى نجاح مصر في تحقيق تقدم كبير في مجال الوفاء بأهداف التنمية الألفية.

السيدات والسادة

أود في النهاية أن أعبر لكم عن تمنياتي بنجاح إجتماعكم بما يسهم في دفع الجهود الدولية لتحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دوليا، بما فيها أهداف التنمية الألفية، وتعزيز الحوار بين كافة أصحاب المصالح من أجل دعم هذه العملية.